مركز الأهرام للتنظيم وتكنولوجيا المعلومات
المصدر: الاهـــــرام
التاريخ : ٢٠٠٢/١٢/٦

بهـــدوء

بقلم: إبراهيم نافع

السـادات مظلوما...! ٣

رجـــل الســـلام

ربما كان الكثيرون ممن انتقدوا السادات على استعداد لأن يغفروا له كل ما يعتبرونه من خطاياه لولا أنه ارتكب الخطيئة العظمى من وجهة نظرهم،، وهى عقد معاهدة السلام المصرية _ الإسرائيلية . والمدهش حقا هو أن هؤلاء النقّاد كانوا على استعداد لغض النظر عن جرائم كبرى قام بها قادة عرب آخرون يصل بعضها إلى العدوان الغاشم على دول عربية أخرى ، وقتل الألوف _ وأحيانا عشرات الألوف من مواطنيهم . ماداموا لم يرتكبوا الذنب الأعظم بالعمل من أجل السلام، ولو أدى الأمر فى النهاية إلى استمرار احتلال أراضيهم !.

وقد بدأ انتقاد السادات لاتخاذه طريق السلام مع بدء المفاوضات لفصل القوات على الجبهتين المصرية والسورية فى عامى ١٩٧٤ و ١٩٧٥ ، وكم كان مزعجا من زاوية المنطق والعدالة الفكرية والسياسية أن الهجوم على ما قام به الرجل العظيم فى هذه الفترة كان سائدا بقسوة ، بينما كانت سوريا تقوم بما كان يقوم به من محاولة لتحويل نتائج حرب أكتوبر إلى واقع على الأرض.

ولعل زيارة الرئيس السادات للقدس فى ١٩ نوفمبر عام ١٩٧٧، هى اللحظة الأكثر دراميةً فى مسيرة الرئيس الراحل نحو السلام، والتى أطلقت براكين الانتقاد واللعن والتخوين للرجل. وما زالت الاتهامات حول تفريط السادات فى مكتسبات الحرب، وتبديده الإجماع العربى الذى تحقق فى حرب أكتوبر، وقودا لمعارك كلامية عاتية داخل مصر وخارجها، ما فتئت تحاكم السادات فى قبره، وتنسب إليه غرس بذور الفرقة العربية تارة، وتصب عليه اللعنات حين تتعثر مسيرة السلام، التى قادها ، تارة أخرى.

وعن هذه الزيارة التاريخية، قال الكاتب الفرنسى «تيرى ديجردان» فى كتابه «السادات.. فرعون مصر» إن كارتر مثله مثل السادات، فهم بسرعة أن التفاهم مع شخص متشدد مثل بيجين فيه فرص أفضل لدفع الأمور إلى الأمام، عن التعامل مع الأشخاص المعتدلين المترددين الذين يتخوفون من اتهامهم بالخيانة من جانب ناخبيهم.

وفى يونيو ١٩٧٧ أرسل كارتر رسالة مكتوبة للسادات لم يفصح عن مكنونها. وإن كنا نتصور أن كارتر استدعى كل الاحتمالات التى يمكن لرئيس وزراء إسرائيل بيجين أن يثيرها. وقد يكون أشار إلى فكرة اللقاء وجها لوجه (بين السادات وبيجين).

بعد هذه الرسالة بوقت قصير، سافر السادات إلى رومانيا حيث التقى بالرئيس شاوشيسكو، الذى كثيرا مالعب دورا مهما فى مسائل الشرق الأوسط، لما له من علاقات مع العرب وإسرائيل. فشاوشيسكو يعرف بيجين، فقد التقى به من عدة أسابيع فى زيارة رسمية له لبوخارست. والسادات سوف يسأله عنه. هل هو يريد السلام؟ هل هو صادق فى نياته؟ هل هو رجل صاحب إرادة قوية؟ ويرد عليه الرئيس الرومانى بأن بيجين بلا شك صهيونى «وصهيونى جدا»، ولكنه رجل سلام، لأنه يعرف ماهى الحرب. ولكنه أيضا (بيجين) حسب رأى الرئيس الرومانى، يريد أن يترك اسمه علامة فى تاريخ الشعب اليهودى.

وفى أثناء سفره فى طائرته الخاصة، أخذ السادات يفكر مليا فى الأمر، وهو فى طريقه فى زيارة رسمية لطهران. وواتته الفكرة، فيطرحها على إسماعيل فهمى وزير الخارجية، الذى كان يجلس بجانبه،

وهو أنه ينوى الذهاب إلى القدس، ويدعو معه فى الوقت نفسه، كلا من كارتر وبريجينيف وكالاهان وديستان وهواكوفنج، الخمسة الكبار فى مجلس الأمن، للذهاب معه فى هذه الرحلة، ويتخيل السادات مؤتمرا كبيرا يحضره الخمسة الكبار مع دول المواجهة، وهى سوريا والأردن ولبنان والفلسطينيون والمصريون، من «أجل أن نوضح لبيجين أننا قررنا الاستعداد الجدى لمؤتمر جنيف» .

ولكن إسماعيل فهمى يعترض على هذه الفكرة، لأنه يرى أن وجود الدول الكبرى الخمس مع دول المواجهة فى القدس يعنى الاعتراف الدولى باحتلال المدينة المقدسة حتى من العرب أنفسهم. وعلى الرغم من ميوله الأمريكية، فإن فهمى يرى فى ذلك فخا وضعه الأمريكان لمصر .

ولكن على الرغم من ذلك فإن السادات تحدث بالفعل عن خططه مع شاه إيران، الذى كان يعتبره من أفضل أصدقائه. ثم اتجه بعد ذلك نحو الملك الحسن الثانى ملك المغرب، والذى كان دائما رجل اللقاءات السرية مع الإسرائيليين، فقد كان يحب أن يلعب دور الوسيط، ويؤمن بضرورة الاتصال المباشر وجها لوجه لحل المشكلات. ونتذكر المقابلة الشهيرة بين عرفات وناحوم جولدمان التى سعى لعقدها، ولكنها لم تحدث أبدا .

وفى أكتوبر ٧٧، يعد الملك الحسن الثانى لقاء سريا بناء على طلب

السادات، بين حسن التهامى ممثل رئيس الجمهورية وموشى ديان وزير خارجية إسرائيل، فى الرباط. وحسب أقوال أبو إياد، مسئول المخابرات فى منظمة التحرير الفلسطينية «إن وزير خارجية إسرائيل قدم وعودا مغرية بأنهم سوف يقدمون تنازلات كبيرة فى حالة قيام الرئيس السادات بزيارة إسرائيل. ومن ناحية أخرى، شجع ملك المغرب السادات على القيام بهذه الرحلة، وأكد أنها سوف تكون حدثا تاريخيا، وأنه - أى ملك المغرب - سوف يكون أول من يسانده».

وفى التاسع من نوفمبر، يعلن السادات فى خطبته أمام مجلس الشعب المصرى أنه مستعد للذهاب إلى آخر العالم «حتى إلى إسرائيل لمقابلة المسئولين الإسرائيليين فى بيتهم فى الكنيست،لو أن هذا سوف يساعد على خدمة قضية السلام.

والمؤسف أننا فى هذه المرحلة، ونحن فى أشد الحاجة إلى وضع سياسة السادات فى الميزان، لا نسمع سوى القليل من الأصوات المنصفة التى ترد للرجل اعتباره، وتشير إلى أن السلام الذى أهدره شارون، ونتحسر نحن عليه اليوم، هو صنيعة السادات، وإرثه الذى كثيرا ما استحق من وجهة نظر الرافضين عنه كل لوم. فقد ارتبطت رحلة السادات إلى القدس، ومسيرته نحو السلام، منذ بدأها وحتى اليوم، بحزمة من الاتهامات، التى تحولت مع الزمن الى مقولات نمطية شائعة فى حواراتنا القومية حول خطايا السلام أو خطايا السادات، على الرغم من ابتعادها كل البعد عن الفهم العقلانى، والتحليل المنطقى.

ومن أكثر هذه الاتهامات سذاجة، وأكثرها انتشارا فى الوقت نفسه مقولة إن السادات كان ألعوبة فى يد كيسنجر، والولايات المتحدة، الى جانب الحديث المألوف عن خديعة كيسنجر للسادات. غير أن مطالعة ما كتبه كيسنجر فى الجزء الثانى من مذكراته «سنوات القلاقل» حول الرئيس السادات وحده من بين جميع زعماء العالم الذين تعامل معهم كيسنجر فى أثناء فترة عمله، تكفى - وحدها - لكشف زيف هذه المقولة. فبعد شرح مستفيض للفارق بين الزعماء العظام والرجال العاديين، يؤكد كيسنجر "أنه مدين بالعرفان لذلك الرجل العظيم، الذى كان له - أى لكيسنجر - شرف العمل معه فى خطواته الأولى نحو السلام". ويمضى كيسنجر

مؤكدا أن "ما فعله السادات لشعبه ولشعوب المنطقة يفوق مرارا كل ما قدمه الزعماء من أصحاب الخطب الرنانة، ويقر بأن ما فعله السادات في سنوات قليلة يعد من قبيل المعجزات التى لم يكن متصورا أبدا أن تستغرق أقل من عقود من الزمن".

أما السفير الأمريكى رونالد بيرجس الذى كان رئيسا لبعثة رعاية المصالح الأمريكيه فى مصر خلال فترة قطع العلاقات الدبلوماسية بين مصر أمريكا، فقد كتب عن السادات: «كانت للسادات أخطاؤه كبشر، لكنه كبشر أيضا كان إنجازه لبلاده ومنطقته العربيه عظيما. وخلال سنوات حكمه أقنع أولا إحدى الدولتين العظميين فى العالم، ثم أقنع الأخرى بأن تقدما إسهامات كبيره لتحقيق أهداف مصر ورخاء الشعب المصرى، وقد اقتحم بمفرده الحدود التى فرضت على المنطقه بواسطة أجيال من الكراهيه والغرور، وكان قبل كل شئ، وباعتباره واحدا من أقوى عناصر التغيير فى عصره، يفهم قوى التغيير التى تعمل بين الجنس البشرى، وسيطر عليها خلال فترة حكمه».

ثانية هذه الخطايا المنسوبة إلى الرئيس أنه كان مفاوضا سيئا، وأنه كان بسبب تعجله للنتائج، يفضى لكيسنجر بحقيقة السقف النهائى للمطالب والمواقف المصرية، بينما لا تفصح إسرائيل عن حقيقة مواقفها إلا بعد مساومات ومفاوضات شاقة ومضنية، تضطر مصر فى خلالها إلى تقديم المزيد والمزيد من التنازلات. والواقع أن الحكم على استراتيجية السادات التفاوضية ومبادرته للسلام بالادوات التقليدية لدراسة التفاوض الدولى فيه تجن صارخ على الإنجاز الكبير. وما يجرى الآن هو خير شاهد على ثمن الفرص الضائعة الذى تتحمله الأطراف العربية من جراء التفاوض واستمرار التفاوض مع حكومات إسرائيلية متتابعة

تحدى التفاوض، وخير دليل على حنكة الرئيس السادات في انتزاع هذا القدر من المكتسبات، من حكومة ليكودية برئاسة مناحم بيجين، في تلك الفترة الزمنية القصيرة، وبوساطة أمريكية منحازة تماما لإسرائيل.

فقد كان الرئيس السادات يعمل على إحداث تغييرات في البيئة الاستراتيجية للتفاوض، وبالتالي على تغيير الرأى العام العالمى، بل والرأى العام الداخلى فى الولايات المتحدة وإسرائيل، بحيث يكون مواتيا لتحقيق مطالب، لم يكن ممكنا الوصول إليها عبر مسارات التفاوض التقليدية. وببصيرته الواعيه أوجد السادات حقائق على أرض الواقع لم يعد من الممكن تجاهلها، والرجوع عنها إلى الوراء. وأصبحت اسرائيل ، بفضل مبادرته، بل والولايات المتحدة نفسها، فى موقف رد الفعل للمبادرة المذهلة التى أخذت الجميع على غرة، تماما مثلما أخذتهم مفاجأة الحرب.

ومن أبرز المغالطات فى تقويم ثمار السلام المصرى الإسرائيلى اتهام السادات بتبديد مكتسبات حرب أكتوبر، وتسلم الأرض التى اكتسبها عبر النصر، وهى " منقوصة السيادة " . وهذه هى الخطيئة الرابعة المنسوبة إلى " سلام السادات " ، وهى خطيئة تركز على الترتيبات الأمنية التى تضمنتها مباحثات كامب ديفيد، ومن بعدها معاهدة السلام المصرية-الإسرائيلية حول تقييد التسلح، وانتشار القوات المسلحة المصرية فى سيناء، وانتشار المراقبين الدوليين فى أجزاء سيناء المطلة على ساحل البحر المتوسط وبمحاذاة الحدود الدولية بين مصر وإسرائيل.

وتعتبر فكرة السيادة المنقوصة بالغة الغرابة فى هذا السياق، فهى تتراوح بين سوء القصد فى إفراغ الإنجاز العملاق للسادات لتحرير الأرض، من محتواه، وسوء الفهم بمضمون فكرة السيادة، والدور المتعارف عليه، والمقبول دوليا لفكرة المناطق منزوعة السلاح - أو اتفاقيات ضبط التسلح بما فيها الموقعة بين الدول العظمى - فى أى تسوية دولية. فالمناطق منزوعة التسلح، فضلا عن كونها موجودة على جانبى الحدود، شرق خليج السويس، وغرب خليج العقبة، فهى لا تنتقص بحال من السيادة المصرية الكاملة وغير المنقوصة على كل سيناء، حيث تنص النقطة الثانية من البند الأول من معاهدة السلام المصرية-الإسرائيلية الموقعة فى ٢٦ مارس ١٩٧٩ على أن: "مصر سوف تستأنف ممارسة كامل سيادتها

على سيناء، وتنص المذكرات التفسيرية لهذا البند، على أن السيادة المصرية الكاملة على سيناء مرهونة فقط بالجدول الزمنى للانسحاب الإسرائيلى من الأراضى المصرية، حيث تكون السيادة المصرية كاملة، وغير منقوصة فور انسحاب إسرائيل، وفقا للجداول الزمنية المتفق عليها لتنفيذ الانسحاب.

والجدير بالذكر أن الرئيس عبد الناصر نفسه كان يقبل بفكرة وجود المراقبين الدوليين فى سيناء ، وقد قبل بالفعل بوجود قوات الطوارئ الدولية عقب العدوان الثلاثى عام ١٩٥٦. الأمر نفسه ينطبق على فكرة وجود مناطق منزوعة أو مقيدة التسلح على الجانبين. فالقرار ٢٤٢ الصادر عن الأمم المتحدة فى ٢٢ نوفمبر ١٩٦٧. الذى كان ومازال يعبر عن الحقوق العربية المشروعة، ويعتبر حجر الزاوية فى جميع جهود تسوية الصراع العربى-الإسرائيلى الجماعية أو الثنائية. يشير فى النقطة الثالثة من البند الثانى إلى: "ضمان الحرية الإقليمية والاستقلال السياسى لكل دولة فى المنطقة من خلال اتخاذ إجراءات تشتمل على إقامة مناطق منزوعة السلاح". النص نفسه تكرر فى مبادرة روجرز للسلام التى وافق عليها الرئيس الراحل عبد الناصر، حيث تنص النقطة الثالثة من المبادرة على: "يقوم الأطراف بالاتفاق على وضع حدود آمنة ومتعارف عليها فيما بينهم . . . ، بما فى ذلك الاتفاق على مناطق منزوعة السلاح، وترتيبات عملية للسلام فى شرم الشيخ . . .

وهكذا يظهر زيف الاتهام الموجه إلى السادات بالتفريط فى السيادة، والذى ينسجم مع أوهام التخوين، دونما التقيد بأى معيار رشيد للحكم على الأمور. فما فعله فى هذه النقطة على وجه التحديد هو أنه التزم بما كان الرئيس عبد الناصر نفسه قد وافق عليه بالفعل كأساس للتسوية ، ولكن نقاد السادات - كما هى العادة - يغفلون ذلك تماما، ويكتفون بإدانة الرجل استطرادا لموقفهم الظالم والمتحجر.

أما أخطر الاتهامات الموجهة إلى الرئيس السادات، وإلى معاهدة السلام المصرية-الإسرائيلية، وأجدرها بالمراجعة فى الوقت نفسه، فهى تهمة تبديد الإجماع العربى،

والتفريط فى الحقوق العربية، واتجاه مصر إلى إعلاء مصلحتها القطرية من خلال إبرامها لحل منفرد مع إسرائيل. وبذلك يكون السادات قد غرس بذور الفتنة والفرقة فى الصف العربى، بعدما تجلت أقصى درجات التضامن والتنسيق العربى إبان حرب أكتوبر ١٩٧٣.

والحقيقة أن حرب أكتوبر قد شهدت تنسيقا وتضامنا عربيا غير مسبوقين، فكانت الحرب نفسها نموذجا رائعا للتنسيق المصرى - السورى على الجبهة، حيث واجهت إسرائيل فى توقيت واحد، وبكفاءة وتنسيق عال حربا حقيقية على جبهتين عربيتين، كما تجلى التضامن العربى فى إعلان الملك فيصل عن حظر تصدير البترول إلى الولايات المتحدة وهولندا، ردا على المساعدات العسكرية الأمريكية لإسرائيل فى الحرب، وتضامنت الدول العربية المنتجة للبترول مع الموقف السعودى، وألغت البحرين اتفاقية كانت تقدم بموجبها تسهيلات للولايات المتحدة فى موانيها. هذا فضلا عن المساعدات والإمدادات العسكرية التى أرسلتها معظم الدول العربية لكل من مصر وسوريا، والتى لم يشترك معظمها فى المعركة، بسبب وصولها بعد وقف إطلاق النار.

إلا أن النظرة الموضوعية لتلك اللحظة الفريدة من الإجماع العربى ـ ودون التقليل من أهميتها وبالغ تأثيرها- لابد أن تربط بينها وبين سياقها الشامل، فالتنسيق على أرض المعركة، أو فى حالة الحرب لا ينفى بأى حال القدر المعروف من الخلافات العربية-العربية قبل وبعد الحرب، بل وفى أثناء الحرب بين رؤى كل من الرئيس السادات والرئيس الأسد حول استمرار القتال، أو قبول وقف إطلاق النار، أو الذهاب إلى مؤتمر السلام فى جنيف بعد فض الاشتباك على الجبهتين المصرية والسورية. وليس هنا مجال الخوض تفصيلا فى الخلافات العربية-العربية فى ذلك الوقت، سواء بين كل من سوريا والعراق، أو سوريا والأردن، أو الأردن والمقاومة الفلسطينية. فالاختلاف العربى حول شكل وتفصيلات التعامل مع إسرائيل ، بحيث عجزت الدول العربية عن الاتفاق على موقف موحد تدخل به مؤتمر جنيف، هو أمر يصعب إنكاره.

والغريب أننا حين نكيل كل هذه الاتهامات للسادات، يفوتنا أحيانا أن بعضها يناقض البعض الآخر، فالمفاوض الحاذق لابد أن يهتم كثيرا بعنصر المفاجأة والمبادأة، وهو ما قد يتناقض أحيانا مع عنصرى التشاور والتوافق، خاصة أن الانتظار من أجل تحقيق حد أدنى من التوافق العربى، كان من شأنه أن يفقد مفاوضات السلام قوة الدفع، وعنصر المبادأة الذى أخذ إسرائيل والولايات المتحدة على غرة، ووضعهما لأول مرة موضع رد الفعل.

الأهم من ذلك أن هذا الاتهام بـ"بيع القضية" هو اتهام عار من الصحة ، فكل وثائق كامب ديفيد حول اتفاقية إطار التسوية فى الشرق الأوسط، التى تم الاتفاق عليها بين مصر وإسرائيل فى ١٧ سبتمبر عام ١٩٧٨، وبنود معاهدة السلام المصرية ـ الإسرائيلية الموقعة فى ٢٩ مارس من العام التالى، كانت تتضمن إشارات واضحة تتعلق بالتسوية الشاملة للصراع العربى-الإسرائيلى، فى حالة قبول الدول العربية بذلك. حيث نصت افتتاحيتا كلتا الاتفاقيتين على أن السلام المصرى ـ الإسرائيلى هو خطوة نحو السلام الشامل فى المنطقة، كما نصت على دعوة باقى دول المنطقة إلى الدخول فى اتفاقات مماثلة.

وقد اهتم الرئيس السادات بصفة خاصة بوضع ترتيبات محددة لربط السلام على المسارين المصرى والفلسطينى، واستثمار السلام المصرى-الإسرائيلى للحصول على الحقوق المشروعة للشعب الفلسطينى. فقد تضمنت اتفاقية الإطار فى سياق اتفاقيات كامب ديفيد نصوصا محددة حول مصير الضفة الغربية وقطاع غزة، ونصت على إجراء انتخابات لاختيار ممثلين عن سكان الضفة وغزة من أجل تشكيل مجلس يقوم بإدارة شئون الحكم الذاتى فى مرحلة انتقالية لا تتجاوز السنوات الخمس. وبمجرد انتخاب هذا المجلس، تقوم إسرائيل بسحب كل قواتها العسكرية والمدنية من الضفة وغزة، وتشكيل قوات مدنية من الفلسطينيين، أو الأردنيين، أو كليهما، بحسب الاتفاق بين الأطراف المختلفة، وهى: مصر، الأردن، ممثلو الفلسطينيين، وإسرائيل. وبعد ثلاث سنوات على الأكثر من هذه المرحلة الانتقالية، تجرى مناقشة الوضع النهائى للأراضى الفلسطينية فى الضفة وغزة. ومن ناحية ثانية،فقد تضمنت بنود الاتفاقيتين إشارات واضحة إلى ضرورة التوصل إلى حل عادل لمشكلة اللاجئين الفلسطينيين، عن طريق مفاوضات تشترك فيها جميع الأطراف المعنية بالقضية. وتشير دراسات الأكاديمى الأمريكى البارز وليام كوانت إلى أن مسألة

ربط المسارين المصرى والفلسطينى، واختلاف السادات وبيجين حول تفسير اتفاقية كامب ديفيد فى هذا الشأن، كانت من أهم العقبات التى كادت تنسف معاهدة السلام المصرية-الإسرائيلية.

وقد حاول السادات التمسك بربط المسارين حين تعلل بيجين بعدم سماح الأوضاع بإجراء الانتخابات الفلسطينية للحكم الذاتى، فعرض السادات تأجيل المرحلة الأولى من الانسحاب الإسرائيلى من سيناء، بحيث تتزامن مع إجراء انتخابات الحكم الذاتى الفلسطينى. ولكن مرة أخرى، خوفا من مراوغة بيجين، وخوفا من تأجيل الإجراءين إلى أجل غير مسمى، وإسرائيل مازالت موجودة على أرض سيناء، مما يهدد بضياع مكتسبات الحرب والسلام معا، اضطر السادات إلى العدول عن فكرة الربط الزمنى بين الانسحاب من سيناء، وبداية مشوار الحل فى الضفة الغربية وغزة.

وحين استقبل السادات رؤساء التحرير المصريين، عقب مفاوضات كامب ديفيد فى بيت السفير المصرى فى واشنطن فى ذلك الوقت أشرف غربال، قال لهم وهو فى غاية الإرهاق من أثر الجولات المضنية من التفاوض والتصدى لعناد مناحم بيجين: اننى لا أخدع أحدا، هذا ما استطعنا التوصل إليه، لكننا لم نصل إلى حل لموضوع القدس، وسجلنا رأينا المتطابق بشأنها مع الرأى الأمريكى فى خطابات متبادلة، كما أننا لم نصل إلى إنشاء دولة فلسطين،

لكننا وصلنا الى ما يؤدى إلى حق تقرير المصير للفلسطينيين.

ولعل أهم ما فعله السادات للدول العربية، التى احتلت أراضيها فى يونيو ١٩٦٧، أنه وضع فى اتفاق كامب ديفيد الأساس الخاص، وهو مبادلة الارض بالسلام وبشكل كامل ودون أى انتقاص لبوصة واحدة من الأراضى المحتلة . وجاء ذلك نتيجة وضوح وتحديد كاملين فى اتفاقيات كامب ديفيد ، كما نجده متكررا فى المقدمة التى تقول إنها تدعو أطراف الصراع العربى ـ الإسرائيلى إلى الالتزام بما سيأتى فى إطار السلام فى الشرق الأوسط المتفق عليه فى كامب ديفيد . ثم بعد ذلك فى التمهيد الذى يقول إن هذا الإطار يمثل أساس السلام ليس فقط بين مصر وإسرائيل ، بل أيضا بين إسرائيل وكل من جيرانها الذين يقبلون التفاوض من أجل السلام على أسسه

وللمرة الثالثة وفى الفقرة الثانية تحت العنوان مصر وإسرائيل ' جاء أنه بينما تقوم مصر وإسرائيل بالتفاوض يدعون الأطراف الاخرى فى الصراع إلى أن تمضى فى الوقت نفسه للتفاوض والتوصل إلى معاهدات سلام مشابهة، حتى يمكن تحقيق سلام شامل فى المنطقة وللمرة الرابعة ، وحتى لا يحدث أى خلط أو سوء فهم ، جاء فى الفقرة الأولى تحت العنوان مبادئ ملحقة أن مصر وإسرائيل يذكران أن المبادئ والسوابق الواردة فيما يلى يجب أن تطبق فى معاهدات السلام بين إسرائيل وكل من جيرانها ـ مصر والأردن وسوريا ولبنان

فهل يوجد وضوح أكثر من ذلك ، إن كثيرا من النقاد والمعارضين لم يقرأوا على الأرجح كامب ديفيد، ولكنهم استثمروا الفرصة للهجوم على السادات واتهامه بما لم يقم به، والادعاء عليه بالتضحية بالمصالح العربية التى حقق لها ما لم يحققه زعيم عربى أخر . فهل آن الأوان لأن يعيد البعض قراءة هذه الاتفاقية، ويقارنوا بين ما جاء فيها وما تلهث الجهود للتوصل إلى بعضه، فيكون ذلك مدخلا عادلا لإعادة تقويم السادات.